

ورقة عمل حول:

**" تكامل خدمات جمعيات أولياء أمور المعاقين والمؤسسات
الرسمية وغير الرسمية "**

مؤتمر " دور جمعيات أولياء أمور المعاقين في دعم أسرة الشخص "
25-26 مارس 2009 بالشارقة- الإمارات العربية المتحدة

إعداد

د. عوشه المهيري

أستاذ مساعد / التربية الخاصة

جامعة الإمارات العربية المتحدة

تكامـل خدمات جمـعيات أولياء أمور المعاقين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية

مقدمة

عند تناولنا لوضع المعاقين في دول الخليج فإننا يجب أن نشير إلى أنه هناك تطور إيجابي في الاهتمام بمشكلة الإعاقة في خطط الإنماء الاجتماعي والاقتصادي ، وبالأخص خلال الخمس سنوات الماضية، حيث حققت كل من السياسات والخدمات المتعلقة بقضية إعاقات الطفولة تقدماً هاماً وملحوظاً، وأدى ذلك إلى زيادة اهتمام مقدمي الخدمات وكذلك الرأي العام ، ونمت المشروعات التي تتناول المحاور المختلفة لقضية الإعاقة، سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أو في القطاع .

لا يمكن العمل على مواجهة مشكلة الإعاقة والحد منها إلا بالعمل على تنسيق الجهود بين الوزارات المعنية والهيئات الحكومية وغير الحكومية ، وأن الظروف الآن في دول الخليج مواتية لتجميع كل هذه الجهود المبذولة للعمل على مواجهة مشاكل الإعاقة حيث أن دول الخليج تتمتع بوحدة من أضخم البنيات التحتية الخدمية مما يؤهلها للتعامل مع قضية الإعاقة بأعلى مستوى من الكفاءة إذا ما توافرت لها الفعالية المطلوبة.

1. مفهوم تكامل خدمات جمعيات أولياء أمور المعاقين وبين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

التنسيق والتكامل الفعلي بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي علي أرض الواقع والانعكاس الإيجابي علي الأشخاص المعاقين وأسرهم من خلال علاقات تعاون وثيقة مع القطاع الحكومي وغير الحكومي في مجالات مختلفة.

كما يستدعي هذا المفهوم إلى رؤية واضحة وشمولية للتنمية، إضافة إلى قيام ميثاق تعاون فيما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومختلف فئات المجتمع المدني، تتوزع فيه الأدوار مما يؤدي إلى خلق أنماط متعددة من التكامل مع قوى المجتمع المدني الأخرى. بهدف توفير الأجواء المناسبة للمعاق إحساسه بذاته وأنه عنصر فاعل في المجتمع وليس عالة على هذا لمجتمع.

2. أهمية ومبررات تكامل خدمات جمعيات أولياء أمور المعاقين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

- اختلاف النظرة إلى خدمات الأشخاص ذوي الإعاقات من نظرة قائمة على الخير والبر والإحسان إلى نظرة تستند إلى الحقوق الأساسية للأفراد.
- تم الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات من خلال الأطر التشريعية المناسبة، وأصبح الوفاء بهذه الحقوق جزءا من السياسات والخطط التنموية في المجالات المختلفة.
- تغيير دور جمعيات الأهل الأشخاص ذوي الإعاقات والهيئات التطوعية الأخرى في الدول العربية من تقديم الخدمات التأهيلية المباشرة إلى دور رقابي على نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومات، وحماية حقوق المعاقين والدفاع عن مصالحهم.
- توفير الدعم الاجتماعي والنفسي للأهالي المعاقين والنهوض بالخدمات المقدمة لهم.

-المحافظة على الحقوق الأساسية الأشخاص ذوي الإعاقات والدفاع عنها، وتعريف الأهالي بهذه الحقوق وتطوير سبل المطالبة بها.

-مراقبة ومتابعة الخدمات المقدمة للأسر الأشخاص ذوي الإعاقات والسعي لتوفير الضمان الاجتماعي لذوي الإعاقة.

-العمل على تعديل اتجاهات المجتمع نحو الإعاقة والمعاق ، على اعتبار أن المعاق شخص يمتلك قدرات ومواهب يمكن استغلالها والاستفادة منها إذا ما تم التعامل معه بإيجابية .

-اعتبار الإعاقة قضية حقوقية وأنه من حق الأطفال المعاقين أن يحصلوا على الخدمات التي يحتاجونها حتى يستطيعوا ممارسة حياتهم ويندمجوا في المجتمع.

-نشر الوعي في المجتمع بهدف الحد من الإعاقة والتدخل المبكر ووضع البرامج والخطط الكفيلة بتحقيق مبدأ الاندماج.

3. دور جمعيات أولياء أمور المعاقين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

-حث شركات الاستثمار والهيئات والبنوك لتوجيه إسهاماتهم وتبرعاتهم المالية إلى الجمعيات التطوعية والخيرية للمعاقين.

-إيجاد آليات لتوثيق الصلة فيما يتعلق بتنسيق الجهود بين كافة الجهات الحكومية والجمعيات الخاصة والعامة في مجال الأشخاص المعاقين ، بحيث تتكامل الإجراءات وتتبادل الخبرات وتوزع الأدوار داخل شبكة وطنية تغطي كل أرجاء الدولة .

-ضرورة عناية الجمعيات الأهلية الثقافية ،والعلمية ،والفنية ،والرياضية بالمتفوقين والموهوبين ذوي لاحتياجات الخاصة ،وتقديم الخدمات اللازمة لصقل إمكاناتهم ومواهبهم

والتوسع في الأنشطة بحيث تشمل المدن والقرى على السواء، ودون تمييز على أسس ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

- ضرورة توفير عناصر التكامل والتنسيق في الخبرات والمسؤوليات بين وزارات الخدمات بتخصصاتها المختلفة، بهدف تذليل الصعوبات التي تواجه أولياء أمور الأطفال المعوقين للحصول على خدمات متكاملة .

- حث القطاع الخاص على إقامة مراكز علاجية وتأهيلية وترفيهية للمعاقين .

- تحفيز منشآت القطاع الخاص على إيجاد فرص عمل لذوي الإعاقات المختلفة القادرين على العمل مع منح المنشآت المستجيبة الأولوية في أشكال الدعم التي تقدمها الدولة .

- تنظيم حملات مكثفة لتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين ، وتوعية الأسر والمعاقين بأهمية التعليم ودوره في تحقيق الاعتماد على الذات والاندماج في المجتمع.

- اقتطاع جزء واضح من ميزانية كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ليكون مخصصاً لدعم البنى التحتية أو الخدمة الخاصة بالمعاقين.

- ضرورة قيام الإعلام المحلي الرسمي وغير الرسمي بتنفيذ حملات توعية للمواطنين حول الإعاقات وواقع هذه الإعاقات في المجتمع.

- إنشاء وتمويل المشاغل المحمية لتدريب المعاقين أولاً وتشغيلهم ثانياً بحيث يتم تحقيق مصدر دخل للمعاق يبعده عن التسول وغيرها.

- إيجاد قناة تخطيط مركزية لتطوير الرعاية الطبية والتعليمية لجمعية الأطفال المعاقين وتحديث برامجها بصفة مستمرة ☐

-وتكثيف وتوحيد الجهود للنهوض بالخدمات الموجهة لهم والمحافظة على الحقوق الأساسية والدفاع عنها وتعريف الأهالي بها وتطوير سبل ووسائل المطالبة بها .

-إضافة إلى التخطيط وتنفيذ مشاريع تخدم المعاقين ومراقبة ومتابعة الخدمات المقدمة لهم ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق مبدأ الاندماج في المجتمع، ونشر الوعي بهدف الحد من الإعاقة والتدخل المبكر للتخفيف من آثارها الضارة وتشجيع وإثراء العمل التطوعي بالدولة

4. مجالات تكامل خدمات جمعيات أولياء أمور المعاقين و بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

1- المجالات الصحية:

(أ) تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة للكشف المبكر عن الأمراض، وإتخاذ التحصينات اللازمة.

(ب) تسجيل الأطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، ومتابعة حالاتهم، وإبلاغ ذلك للجهات المختصة.

(ج) العمل من أجل الارتقاء بالرعاية الصحية للمعاقين واتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك.

(د) تدريب أسر المعاقين على كيفية العناية بهم ورعايتهم.

2- المجالات التعليمية والتربوية:

وتشمل تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل (ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي) بما يتناسب مع قدرات المعاقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال.

3- المجالات التدريبية والتأهيلية:

وتشمل تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والإجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة.

4- مجالات العمل:

وتشمل التوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعاق ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي افراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب.

5- المجالات الاجتماعية:

هي البرامج التي تسهم في تنمية قدرات المعاق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة.

6- المجالات الثقافية والرياضية:

الاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعاق من المشاركة في مناشطها داخليا وخارجيا بما يتناسب مع قدراته.

7- المجالات الإعلامية:

وتشمل قيام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالتوعية في المجالات

الآتية: -

- أ) التعريف بالإعاقة وأنواعها وأسبابها وكيفية اكتشافها والوقاية منها.
- ب) تعزيز مكان المعاقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع.
- ج) تخصيص برامج موجهة للمعاقين تكفل لهم التعايش مع المجتمع.
- د) حث الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمعاقين، وتشجيع العمل التطوعي لخدمتهم.

8- مجالات الخدمات التكميلية:

- أ) تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعاقين بأمن وسلامة وبأجور مخفضة للمعاق ومرافقه حسب ظروف الإعاقة.
- ب) تقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية.
- ج) توفير الأجهزة والوسائل المساعدة للمعاقين.
- د) التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يخص الخدمات التي تقدم للمعاقين.
- هـ) تشجيع البحث العلمي للتعرف على حجم الإعاقة، وأنواعها وأسبابها، ووسائل الوقاية منها، وطرق علاجها والتغلب عليها أو الحد من آثارها السلبية، وكذلك تحديد أكثر

المهن ملائمة لتدريب وتأهيل المعاقين بما يتفق ودرجات إعاقاتهم وأنواعها ومتطلبات سوق العمل.

و) تشجيع المؤسسات والأفراد على إنشاء البرامج الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الخيرية لرعاية المعاقين وتأهيلهم.

5. نظرة مستقبلية لتكامل هذه الخدمات في واقع دولة الإمارات العربية المتحدة.

- 1- إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الحكومة وتوفير الاعتمادات اللازمة لها.
- 2- التأكيد على الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية من أجل النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية وغيرها.
- 3- التنسيق والشراكة مع الجهات المعنية ومنها الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المانحة للمعونات.
- 4- مشاركة الأشخاص المعوقين وأسرتهم في تخطيط وتنفيذ البرامج المخصصة لهم ومتابعة تنفيذها.
- 5- تأسيس مراكز معلومات لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في مجالات التعليم والتأهيل والعمل والدمج.
- 6- تنظيم حملات مكثفة لتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين ، وتوعية الأسر والمعاقين بأهمية التعليم ودوره في تحقيق الاعتماد على الذات والاندماج في المجتمع.
- 7- دعم وتسهيل إنشاء جمعيات المعاقين وضرورة تمثيلها في الهيئات والمجالس العليا لضمان المشاركة الفعالة في رسم السياسات ووضع الخطط.

8- تطوير وتحسين الخدمات والبرامج الحكومية ووجير الحكومية المعنية بتلبية احتياجات الأشخاص المعاقين .

9- تأمين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في برامج تدريب وتأهيل المعاقين .

10- دعم أسرة المعاق ماديا ومعنويا وتزويدها بالمعلومات والتقنيات الحديثة اللازمة.

11- توفير الظروف المناسبة لنجاح مبدأ الدمج الشامل للمعاقين في الفصول العادية وفي المجتمع (مواقع العمل - السكن - النوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية).

12- توعية الرأي العام بوضع المرأة المعاقة وتصحيح الأفكار السائدة عن قدراتها المتدنية وتفعيل دورها وتنقيفها وتوعيتها بحقوقها ودورها .

13- تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والتدريب المهني والتعليم لفئات المعاقين ليكونوا أكثر اندماجاً وإنتاجاً في مجتمعهم .

14- بث الوعي بتعميق مفهوم خدمة المعاق في إطار مجتمعه المحلي والتعريف بأسباب الإعاقة وطرق الوقاية منها واستخدام الوسائل المناسبة لذلك .

15- العمل على بناء شبكة اتصال جيدة للتعاون والتكامل بين الجمعيات أولياء أمور المعاقين وأجهزة الخدمات المختلفة لتيسير رعاية المعاق وأسرتة ووزالة المعوقات التي تحول دون ذلك .

المراجع:

1-البتال، زيد و مسعود،وائل(2001). دور الجمعيات الأهلية التطوعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بالمملكة العربية السعودية. ندوة الجمعيات الأهلية الخليجية لرعاية المعوقين، الواقع والطموح، المنامة، البحرين، 15-17 يناير 2001.

2- شكرالله، علاء (2006). نحو تطوير خطة إستراتيجية مرتكزة على منهج التأهيل المجتمعي بالتعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية موحدة وشاملة في مجال الإعاقة، خاصة إعاقات الطفولة للأعوام من 2002 -، 2006 تقرير المركز القومي للتنمية، مصر.

- 3-عقروق، سامر عبده (2006).واقع أصحاب الحاجات الخاصة في التنقل والتعليم أصحاب الحاجات الخاصة والمجتمع – تكامل الأدوار (ورشة العمل)،جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- 4- عثمان، خالد عبد الحميد (2002). مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي الواقع والمأمول " ، بيروت ، 2 - 5 تشرين الأول.
- 5-شعبة العلاقات البرلمانية(2000).نظام رعاية المعوقين، المرسوم رقم (م/37)، مجلس الشورى، المملكة العربية السعودية.
- 6-السرطاوي، عبد العزيز، جاد، إيمان وآخرون (2005). تربية ذوي الاحتياجات الخاصة، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.